Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE
Spatial and entrepreneurial development studies laboratory
Year : 2022 Vol.5 No.1 pp: 153-166

Minimizing non-tariff barriers to rules of origin as a mechanism for activating the African Free Trade Area

Souhila Mostefa [1]

[1]*Department of Business Sciences, University of Algiers 3 Ibrahim Sultan Shebut, Algeria, mostefa.souhila@univ-alger3.dz.*

ARTICLE INFO

Article history:
Received:21/12/2020
Accepted:15/03/2021
Online:28/02/2022

Keywords:
Non-customs
Origin
Trade
Free
African
JEL Code: F 13.F15

ABSTRACT

This study aims to propose some possible methods to mitigate non-tariff barriers related to rules of origin as a mechanism for activating the African Free Trade Area, by drawing on the clarification of the conceptual framework of rules of origin as a form of non-tariff restrictions in foreign trade and then highlighting the background of the establishment of the free trade area and the most important reasons and motives that led to its establishment, as well as the benefits of its establishment, as well as the benefits of providing some proposals related to the mitigation of the barriers associated with the rules of origin, which would activate the course of the free trade area African. The studies have concluded many conclusions, perhaps the most notable of which is that the development, implementation and verification of the rules of origin will decisively determine the extent of the economic gains that will be gained from this region, as well as the distribution of these gains and the features of regional value chains in the future. Policies to build the institutional capacity of customs authorities, and the need to use new technology to reduce the costs of private sector compliance.

التقليل من الحواجز غير التعريفية المتعلقة بقواعد المنشأ كآلية لتفعيل منطقة التجارة الحرة الافريقية.

سهيلة مصطفى [1]

[1] *قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3 إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، mostefa.souhila@univ-alger3.dz*

معلومات المقال

تاريخ الاستقبال:2021/12/21
تاريخ القبول:2021/03/15
تاريخ النشر:2022/02/28

الكلمات المفتاحية

غير التعريفية
المنشأ
التجارة
الحرة
الافريقية
JEL Code: F 13.F15

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى اقتراح بعض الأساليب الممكن اتباعها للتخفيف من العوائق غير التعريفية المتعلقة بقواعد المنشأ كآلية لتفعيل منطقة التجارة الحرة الافريقية ، وذلك بالاعتماد على توضيح الإطار المفاهيمي لقواعد المنشأ كأحد أشكال القيود غير التعريفية في التجارة الخارجية ثم ابراز خلفية انشاء منطقة التجارة الحر الإفريقية واهم الأسباب والدوافع التي أدت الى انشاءها فضلا عن الفوائد المرجوة منها وصولا الى تقديم بعض المقترحات التي تخص التخفيف من العوائق المرتبطة بقواعد المنشأ والتي من شأنها تفعيل مسار منطقة التجارة الحرة الافريقية. ولقد خلصت الدراسات الى العديد من النتائج لعل أبرزها أن وضع قواعد المنشأ وتنفيذها والتحقق من تنفيذها سيحدد بشكل حاسم حجم المكاسب الاقتصادية التي ستجنى من هذه المنطقة كما ستحدد توزيع هذه المكاسب وملامح سلاسل القيمة الإقليمية مستقبلا ، كما أن اتسام هذه القواعد بالمرونة وسهولة الاستخدام سيحدد بدوره المنافع الصافية التي سيحققها القطاع الخاص الافريقي من هذه المنطقة، مع ضرورة الاخذ بعين الاعتبار تفاوتات القدرة الإنتاجية والتنافسية لدى بلدان القارة عند انفاذ قواعد المنشأ، وهناك حاجة الى وضع سياسات لبناء القدرات المؤسسية للسلطات الجمركية، وضرورة الاستفادة من التكنولوجيا الجديدة لخفض تكاليف امتثال القطاع الخاص.

* Corresponding Author: Mostefa Souhila

(cc) BY-NC

مقدمة:

من المسلم به أن حركة التجارة البينية بين الدول في أي منطقة من العالم، تلعب دوراً كبيراً في حل مشكلات القطاع التنموي لدى الدول المتاجرة، وهو ما ينطبق بطبيعة الحال على الدول الإفريقية عموما، من حيث الاحتياج الدائم إلى تعزيز حركة التجارة البينية وتسريع عجلة التنمية، خاصة في ظل ما تعانيه هذه القارة من أزمات طبيعية مزمنة وحادة لعل أبرزها التغيرات المناخية الطارئة وموجات الجفاف المتكررة وتراجع القطاع الزراعي وازدياد مشكلاته وأزمة كورونا كوفيد 19 وتبعاتها، بالإضافة لاعتبارات اقتصادية وسياسية أخرى تحول دون سلاسة التنمية الاقتصادية والمعيشية.
وعلى مدار عقود قريبة ماضية، سجلت مؤشرات التجارة البينية في أفريقيا مستويات منخفضة قياساً بمناطق أخرى من العالم؛ إذ تراوح متوسط التجارة البينية الأفريقية بين 10 و12% فقط، بينما تحققت 40% من تجارة الولايات المتحدة الأمريكية مع بلدان أخرى في أمريكا الشمالية، وبلغت نسبة التجارة فيما بين بلدان غرب أوروبا 63%. (حسن، 2019، صفحة 1).

وبالنظر لهذه المتغيرات وغيرها ظهرت الحاجة الى تفعيل التكامل الافريقي والتسريع في انشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية والتي من شأنها توسيع مجال التبادل التجاري بين الدول المنخرطة فيها فضلا عن تحسين معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية و الاجتماعية والتعجيل لحل الاضطرابات السياسية بين الدول في المنطقة، ويتيح الانضمام لهذه المنطقة تمكين الدول المتكاملة من الاستفادة من الغاء الرسوم الجمركية بينها، والعديد الامتيازات الأخرى ولكن المشكل الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو الحواجز غير الجمركية أو ما يعرف بالرسوم غير التعريفية وخاصة ما يرتبط منها بقواعد المنشأ، وهو ما سنحاول التطرق اليه في هذه الورقة البحثية من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

كيف تؤثر العوائق غير الجمركية المتعلقة بقواعد المنشأ على منطقة التجارة الحرة الافريقية؟ وماهي الأساليب الممكن اعتمادها للتقليل منها؟

ويندرج تحت هذا السؤال جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

-ما لمقصود بالحواجز غير التعريفية في التجارة الخارجية وما الدور الذي يمكن أن تلعبه قواعد المنشأ في التكتلات الاقتصادية؟

-ماهي خلفية ودوافع انشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية؟ وماهي الفوائد المرجوة منها؟

-ماهي أبرز العوائق المرتبطة بقواعد المنشأ التي يمكن أن تؤثر على مسار منطقة التجارة الحرة الافريقية وماهي أساليب التقليل منها؟

وتهدف هذه الدراسة الى اقتراح بعض الأساليب الممكن اتباعها للتخفيف من العوائق غير التعريفية المتعلقة بقواعد المنشأ كآلية لتفعيل منطقة التجارة الحرة الافريقية، من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي السابق، وذلك بالاعتماد على توضيح الإطار المفاهيمي لقواعد المنشأ كأحد أشكال القيود غير التعريفية في التجارة الخارجية ثم ابراز خلفية انشاء منطقة التجارة الحرة واهم الأسباب والدوافع التي أدت الى انشاءها فضلا عن الفوائد المرجوة منها وصولا الى تقديم بعض

المقترحات التي تخص التخفيف من العوائق المرتبطة بقواعد المنشأ والتي من شأنها تفعيل مسار منطقة التجارة الحرة الافريقية.

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية قواعد المنشأ والتي أصبحت قضية أساسية وحاسمة على نحو متزايد أثناء التفاوض حول اتفاقيات التجارة الإقليمية. ففي حين تعتبر اتفاقيات التجارة الإقليمية تحريرية، يمكن أن تصبح قواعد المنشأ أدوات فعالة للسياسة التجارية وأداة لتنفيذ ممارسات تنفيذية. على سبيل المثال، هناك أدلة بأن قواعد المنشأ PAFTA (الإسكوا)، 2016، صفحة 1). لا تستخدم فقط لمواجهة انحراف التجارة فحسب بل أيضاً لحماية الصناعات المحلية، الأمر الذي يحد من فرص التجارة بين دول المنطقة. وفي هذا السياق، هناك حاجة لتقييم أنظمة قواعد المنشأ في البلدان الافريقية لفهم الى أي مدى تلغي قواعد المنشأ التأثيرات الليبرالية لاتفاقية التجارة الحرة الافريقية وغيرها من الاتفاقيات المشابهة ولتحديد أفضل السبل لإصلاح أنظمة قواعد المنشأ استناداً الى أفضل الممارسات الدولية.

1-قواعد المنشأ كأحد أشكال الحواجز غير التعريفية في التجارة الخارجية.

1-1-مفهوم وأنواع الحواجز غير التعريفية في التجارة الخارجية:

1-1-1 الحواجز غير الجمركية في التجارة:

تسمى كذلك "بالتدابير غير التعريفية "وهي حواجز تجارية تحد من الواردات أو الصادرات من السلع أو الخدمات من خلال آليات أخرى من فرض بسيط من الرسوم الجمركية. كما تشير الى أي عقبة أمام التجارة الدولية ليست رسوم استيراد أو تصدير. وقد تتخذ شكل حصص الاستيراد، الدعم، التأخير الجمركي، الحواجز التقنية، وغيرها من النظم التي تمنع أو تعوق التجارة." ووفقًا لمنظمة التجارة العالمية، تشمل الحواجز غير التعريفية أمام التجارة تراخيص الاستيراد وقواعد تقييم البضائع في الجمارك وعمليات التفتيش قبل الشحن وقواعد المنشأ وتدابير الاستثمار المعدة للتجارة. (العربية، 2020).

تعرف التدابير غير التعريفية بشكل عام بأنها تدابير سياستيه تختلف عن التعريفات الجمركية العادية التي قد يكون لها تأثير اقتصادي على التجارة الدولية في السلع، من حيث تغير الكميات المتاجر بها أو أسعارها أو تغير الكميات والأسعار معا، (والتنمية، 2012، صفحة 1) وتتضمن هذه التدابير تدابير الصحة والصحة النباتية، الحواجز التقنية التي تعترض التجارة، الفحص السابق للشحن، التدابير الطارئة لحماية التجارة، التدابير المتعلقة بالترخيص غير التلقائي والحصص والمحظورات والتحكم في الكميات والمتخذة لأسباب لا تتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية أو بالحواجز التقنية امام التجارة، تدابير التحكم في الأسعار بما في ذلك الضرائب والرسوم الإضافية، التدابير المالية، التدابير المؤثرة على المنافسة، تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، قيود التوزيع، القيود التي تفرض على خدمات ما بعد البيع، الإعانات وقيود الشراء الحكومي، الملكية الفكرية، قواعد المنشأ، التدابير المتصلة بالتصدير.

1-1-2 أنواع الحواجز غير التعريفة في التجارة الخارجية:

بالنظر الى أن التعريف السابق يعد واسع النطاق، فمن الأهمية بمكان وضع تصنيف مفصل يكفل تحديد مختلف أشكال التدابير غير التعريفية والتمييز فيما بينها على نحو أفضل كما يلي: (والتنمية، 2012، صفحة 4،5).

أ-التدابير التقنية وتتضمن:

ب–التدابير الصحية والصحة النباتية: وتشمل تدابير مثل تقييد بعض المواد، وضمان سلامة الأغذية، ومنع تفشي الأمراض أو الآفات. بالإضافة الى جميع تدابير تقييم مدى الامتثال المتصلة بسلامة الأغذية، مثل منح الشهادات، والاختبار والفحص، والحجر الصحي.

الحواجز التقنية أمام التجارة: وتشير إلى تدابير مثل التوسيم، ومعايير المواصفات التقنية، واشتراطات الجودة، والتدابير الأخرى المتعلقة بحماية البيئة. وكما هو الأمر في حالة التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، تتضمن الحواجز التقنية أمام التجارة أيضاً جميع تدابير تقييم مدى الامتثال المتصلة بالاشتراطات التقنية، مثل منح الشهادات والاختبار، والفحص.

التدابر المتصلة بإجراءات التفتيش قبل الشحن والإجراءات الرسمية الجمركية الأخرى.

ب 2: التدابير غير التقنية وتتضمن:

التدابير الطارئة: أي التدابير التي تُنفذ لمواجهة آثار سلبية معينة للواردات في سوق البلد المستورد، بما في ذلك التدابير الهادفة إلى التصدي لممارسات غير مشروعة تتعلق بالتجارة الخارجية. وتشتمل تدابير مكافحة الإغراق، والتدابير التعويضية، وتدابير الحماية.

تدابير الترخيص، والحصص، والتدابير الأخرى المتعلقة بالتحكّم في الكميات: بما في ذلك حصص معدلات التعريفة.

تدابير مراقبة الأسعار: التي تُنفَّذ للتحكّم في أسعار السلع المستوردة أو للتأثير عليها. ومن بن الأمثلة المعنية هنا التدابير التي تهدف إلى دعم السعر المحلي لمنتجات معينة عندما تكون أسعار استراد هذه السلع أقل؛ أو إلى تحديد السعر المحلي لمنتجات معينة بسبب تقلب الأسعار في الأسواق المحلية، أو بسبب عدم استقرار الأسعار في سوق خارجية، أو إلى زيادة الإيرادات الضريبية أو المحافظة على مستواها. وتشمل هذه الفئة أيضاً تدابير أخرى غير تعريفية تزيد تكاليف الواردات بطريقة مماثلة (تدابر شبه تعريفية) .

التدابير المالية: وتشير إلى التدابير التي تقيّد مدفوعات الواردات، مثلاً عند تنظيم عملية الحصول على النقد الأجنبي وتنظيم تكلفته. وهو يشمل أيضاً التدابير التي تفرض قيوداً على شروط الدفع.

التدابير التي تؤثر على المنافسة: أي التدابر التي تمنح أفضليات أو امتيازات حصرية أو خاصة لمجموعة محدودة واحدة أو أكثر من الأطراف الاقتصادية الفاعِلة. وتشر هذه التدابر بصورة رئيسية إلى التدابر الاحتكارية، مثل التجارة الحكومية، أو وكالات الاستيراد الوحيدة، أو التأمن أو النقل الوطنين الإجبارين.

تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة: وتشمل التدابير التي تقيّد الاستثمار عن طريق اشتراط محتوى محلي معين أو أن يكون الاستثمار متصلاً بالتصدير لكي يوازِن الواردات.

القيود على التوزيع والقيود على خدمات ما بعد البيع: وتتعلق بالطريقة التي تُسوَّق بها المنتجات، أو الخدمات المرتبطة بها، بعد استيرادها. وتُعد هذه التدابير غير تعريفية لأنها قد تؤثر على القرار المتعلق باستيراد هذه المنتجات أو الخدمات.

التدابير المتعلقة بالإعانات وقيود الشراء الحكومي، الملكية الفكرية، قواعد المنشأ: وتتعلق بالسياسات المطبَّقة خلف الحدود. وتتضمن التدابير المتعلقة بالإعانات التي تؤثر على التجارة. وتدابير تقييد المشتريات الحكومية، والقيود المتعلقة بتدابير وحقوق الملكية الفكرية، والتدابير المتعلقة بقواعد المنشأ التي تقيد مَنشأ المنتجات أو العناصر الداخلة فيها.

ب 3: تدابير التصدير:

وتتعلق بالتدابير التي يطبقها أي بلد على صادراته، وتشمل ضرائب وحصص ومحظورات التصدير.

1-2-مفهوم قواعد المنشأ:

1-2-1 تعريف قواعد المنشأ حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: تشمل قواعد المنشأ القوانين واللوائح والقرارات الإدارية ذات التطبيق العام، التي تطبقها حكومات البلدان المستوردة بغية تحديد بلد المنشأ للسلع. ولقواعد المنشأ أهمية في سياق تنفيذ أدوات السياسة التجارية، مثل مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية، ووضع علامات المنشأ، وتدابير الحماية. (والتنمية، 2012، صفحة 51)

1-2-3 تعريف قواعد المنشأ حسب اتفاقية منظمة التجارة الدولية العالمية: عرفت اتفاقية منظمة التجارة الدولية العالمية قواعد المنشأ بأنها" القوانين والأنظمة والقرارات الإدارية ذات التطبيق العام لدى أعضاء المنظمة لتحديد بلد المنشأ للسلعة". (دبي، 2014، صفحة 3)

1-2-3 تعريف قواعد المنشأ حسب اتفاقية كيوتو: "هي الأحكام المحددة التي تم تطويرها من مبادئ التشريع المحلي أو الاتفاقيات الدولية التي تطبقها الدولة بهدف تحديد المنشأ". (دبي، 2014، صفحة 3)

ويتضح من التعاريف السابقة أن قواعد المنشأ تعتبر كجواز سفر بالنسبة للسلعة يمكن من خلاله تجاوز الحدود السياسية للدولة، وتتضمن مجموعة من المعلومات عنها والتي يتم من خلالها الاستفادة من الامتيازات التفضيلية الممنوحة في إطار التكاملات الاقتصادية.

1-3-مفهوم المنشأ التفضيلي والمنشأ غير التفضيلي:

يعبر المنشأ عن الجنسية الاقتصادية للسلع التي يتم تبادلها تجاريا فمن الضروري تحديد جنسية وتصنيف السلعة حتى يمكن تحديد الالتزامات والاعباء الأخرى أو أي قيود أخرى أو التزامات مطبقة عليها، ويمكن التمييز بين نوعين من المنشأ أحدهما غير تفضيلي والأخر تفضيلي وتتحدد المعاملة الجمركية للسلع عند استيرادها بناء على منشأها. (الحر، 2017، صفحة 3)

1-3-1 المنشأ غير التفضيلي: هو اكساب الجنسية الوطنية للسلع دون اكساب أي منفعة عليها والمنشأ غير التفضيلي يمكن الحصول عليه سواء عن طريق" أن يتحصل عليه بالكامل" في بلد ما أو عندما تشترك دولة أو أكثر في تصنيع المنتج فان المنشأ يتم الحصول عليه في الدولة التي نفذت فيها آخر عملية تشغيل اقتصادية جوهرية. ويستخدم المنشأ غير التفضيلي على سبيل المثال في تحديد ما إذا كانت السلعة تتعرض لإجراءات اغراق أو قيود كمية أو لأغراض إحصائية ويمكن استخدامه أيضا في سياق علامة المنشأ (صنع في .....) لسلعة معينة. (الحر، 2017، صفحة 3)

1-3-2 المنشأ التفضيلي: هو ما تكتسبه السلع من دول معينة عندما تستوفي معيارا ما ويتطلب معيار المنشأ التفضيلي عموما أن يجري على السلع عمليات تشغيل أكثر من التي يتطلبها المنشأ غير التفضيلي ومع ذلك فان السلع المتحصل عليها بالكامل يمكن أيضا أن تستفيد في حالات المنشأ التفضيلي ويكسب المنشأ التفضيلي مزايا معينة للسلع التي يتم تبادلها بين دول أقرت مثل هذا المنشأ وعادة يتم دخولها بتعريفة جمركية أقل أو بدون تعريفة جمركية. (الحر، 2017، صفحة 4).

إن قواعد المنشأ تلعب دورًا حيويًا في الحركية التجارية للبضائع حيت تساهم في الاندماج الاقتصادي والتجاري بين البلدان المنضوية تحت المعاهدات والاتفاقيات، وذلك كونها تشجع استعمال البضائع القادمة دول الاتحاد، تكامل

اقتصادي: كما هو معروف في أبجديات التجارة الدولية، لا يمكن لأي اقتصاد أن يحقق اكتفاءه الذاتي، وبذلك فدول المغرب محتاجة لبعضها البعض من ناحية تبادل السلع، وبالتالي فقواعد المنشأ موجهة لتنمية التجارة البينية. (خياطي، 2019).

2-منطقة التجارة الحرة الافريقية.

2-1 الخلفية التاريخية لإنشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية.

اعتمدت الدورة العادية الثامنة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي التي عقدت في أديس أبابا، إثيوبيا، في جانفي 2012 بإنشاء منطقة تجارة حرة قارية بحلول سنة 2017. كما أجازت القمة خطة العمل لتعزيز التجارة الأفريقية البينية التي تحدد سبع مجموعات هي السياسة التجارية، وتسهيل التجارة، والقدرة الإنتاجية، والبنية التحتية المتعلقة بالتجارة، وتمويل التجارة، ومعلومات التجارة، وعامل تكامل السوق. وسوف تضم منطقة التجارة الحرة القارية 54 بلدا أفريقيا بإجمالي السكان البالغ عددهم مجتمعين أكثر من مليار نسمة والناتج القومي الإجمالي البالغ أكثر من 3.4تريليون دولار أمريكي. ويتيح سوق كهذا فرصا للإنتاج كبير الحجم للمنتجين في القارة (الافريقي، صفحة 1).

في21 مارس 2018 وقعت في كيغالي، 44 دولة عضوا في الاتحاد الافريقي على الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية ولقد شكل هذا الامر حدثا تاريخيا بارزا لإفريقيا فبالتوقيع على الاتفاق تكون البلدان الافريقية قد عملت بروح معاهدة انشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية التي وقع عليها في سنة 1991 في أبوجا وتكون قد نفذت قرارا صادرا عن قمة الاتحاد المبرمة في سنة 2012 حث على التعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية بحلول سنة 2017 وبإنشاء سوق افريقية موحدة للسلع والخدمات لفائدة 1,3 مليار نسمة تكون منطقة التجارة الحرة الافريقية بمثابة وعد بتحقيق التوجه المعبر عنه في خطة الاتحاد الافريقي لسنة 2063. ومن الأهمية البالغة ان تستمر الإرادة السياسية القومية في دعم التقدم باتجاه تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية فابتداء من أفريل 2019 ، صادق22 بلدا على الاتفاق وأودع 15 منهم صك التصديق وهكذا تكون منطقة التجارة الحرة الافريقية قد دخلت حيز التنفيذ في ماي 2019 وبالإضافة إلى بروتوكول التجارة في السلع، وتشتمل المرحلة الأولى من الاتفاق على بروتوكول التجارة في الخدمات وبروتوكول القواعد والإجراءات المتعلقة بتسوية المنازعات وتشتمل المرحلة الثانية عل بروتوكول الاستثمار وبروتوكول المنافسة وبروتوكول حقوق الملكية الفكرية وفضلا عن ذلك ، وقعت البلدان الأعضاء البروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، المتعقلة بحرية تنقل الاشخاص وحق الإقامة والاستقرار ورغم أن البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأفراد وحق الإقامة والاستقرار لا يشكل من الناحية التقنية، جزءا من الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، فإنه وطيد الصلة بأداء منطقة التجارة الحرة وظيفتها بشكل جيد. (والتنمية م.، 2019، صفحة 1)

2-2دوافع انشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية: تعد منطقة التجارة الحرة القارية مشروعا رائدا لخطة الاتحاد الإفريقي لعام 2063 ، وتهدف الى تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في افريقيا من خلال التكامل عبر تكوين "سوق افريقية واحدة" الامر الذى سيعزز التجارة البينية الافريقية ويخلق سوقا اكبر تتجاوز 1.2 مليار نسمة، مع مجموع ناتج محلي إجمالي يصل إلى 2.19 تريليون دولار. (سياهيزي، 2017) وتضمن انشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية جملة **من** المزايا والدوافع نوجزها فيما يلي: (الافريقي، صفحة 2،3)

2-2-1 تخفيض معدلات الحماية الجمركية المطبقة على المواد غير الزراعية: يواجه المُصدر الأفريقي معدلات حماية جمركية مطبقة على المواد غير الزراعية تبلغ في المتوسط 7.8 %، وهي أعلى مما يواجهه نفس المُصَدر عندما يقوم بالتصدير إلى أوروبا أو الولايات المتحدة. وتقوم التجارة فيما بين الاقتصادات الرئيسية لأفريقيا التي لا تتبع لنفس المجموعة الاقتصادية الإقليمية على أساس مبدا الدولة الأولى بالرعاية. ويتطلب هذا الواقع التجاري للتجارة العابرة للحدود في أفريقيا اتخاذ مجموعة من التدابير للتوصل إلى إطار يتيح تخفيض الجمارك وازالة الحواجز غير الجمركية. تمشيا مع الأهداف الاستراتيجية لمبادرة أجندة الاتحاد 2063، تتيح منطقة التجارة الحرة القارية أداة يمكن استخدامها من أجل وضع القارة استراتيجيا لاستغلال مواردها التجارية الهائلة وفرصها الاستثمارية والإسهام إيجابيا نحو التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية.

ستعمل هذه المنطقة على تفعيل التنمية الزراعية التي ستؤدي إلى زيادة الطلب للسلع غير الزراعية مما يؤدي إلى توسيع السوق، وهذا باعتبار السوق الزراعية في الدول النامية والافريقية منها تمثل مجالا واسعا للسلع الصناعية خاصة منها تلك المرتبطة بالإنتاج الزراعي. (جمال، 2019، صفحة 28).

أ-الاستفادة من الامتيازات التي تتيحها المكانة الاستراتيجية للقارة الافريقية: يأتي التوجه لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية في وقت تستحوذ فيه القارة على سبعة من الاقتصادات العشرة الأسرع نموا في العالم وتمتاز القارة كذلك بطبقة وسطى سريعة النمو. وفي الواقع، تحدث تطورات إيجابية كثيرة على نطاق القارة وأفريقيا آخذة في النهوض. ولذلك يلزم أن يتم تصميم منطقة التجارة الحرة القارية بطريقة تتيح الفرصة لتكامل الأسواق الوطنية المجزأة في سوق قاري وظيفي.

ب-**تحقيق أجندة تكامل السوق في إطار الاستراتيجية الإنمائية للتكامل الإقليمي:** إن السعي إلى تحقيق أجندة تكامل السوق في إطار للاستراتيجية الإنمائية للتكامل الإقليمي يوفر فرصة يمكن من خلالها أن تستفيد أغلبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي من التكامل القاري. ومن أجل الاستفادة من مبادرات تكامل السوق القارية، هناك حاجة إلى بذل الجهود نحو تطوير البنية التحتية، ولا سيما المشاريع التي من شأنها تعزيز الترابط الإقليمي. والتركيز على ضمان تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية مع الاستفادة من فرص الوصول إلى السوق القارية والإقليمية. ومراعات التفاوت بين الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة القارية من حيث التنمية الاقتصادية، ومن ثم تنشأ الحاجة إلى ادراج هذا العامل في مبادئ وطرق المفاوضات.

ج-تحقيق النجاح الطويل الأجل في تكامل السوق: من خلال بناء الشركات والصناعات ذات القدرة التنافسية على الصعيد العالمي. ويعد تسيير خدمات الاقتصاد المتسم بالكفاءة، أحد العناصر الأساسية في مجال تطوير الاقتصادات التنافسية. وفي أكثر من نصف البلدان في أفريقيا، يساهم قطاع الخدمات في المتوسط بنحو 50 % من الناتج المحلي الإجمالي. وتدرك معظم الدول الأفريقية الدور الذي يمكن أن يؤديه قطاع الخدمات في تحريك النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل. وهناك أيضا إدراك بأن الخدمات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل، والخدمات المالية وخدمات الأعمال التجارية تعد عناصر تمكين بارزة في حركة السلع عبر الحدود. لذلك، من المهم أن يكون نطاق منطقة التجارة الحرة القارية واسعا بما يكفي ليضم القواعد والجوانب الإنمائية حول التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، والاستثمار وسياسة المنافسة، والقدرة التنافسية، مع الأخذ في الاعتبار أن القطاع غير الرسمي في معظم البلدان الأفريقية يكون

كبيرا، ينبغي تصميم منطقة التجارة الحرة القارية بطريقة تتيح فرصا للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتستجيب كذلك لاحتياجات التجار غير الرسميين عبر الحدود.

وبالإضافة الى المزايا السابقة يمكن لمنطقة التجارة الحرة الافريقية أن تساهم في التنويع في مصادر الدخل من خلال توسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية متنوعة (كمال، 2020، صفحة 64).

2-3 -الفوائد المحتملة لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.

يتضمن انشاء منطقة التجارة الحرة الافريقية مجموعة من الفوائد (الافريقي، مشروع الإطار، خارطة الطريق، والمنظومة للتعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، صفحة 3،2) كما يلي:

أ-يفضي إنشاء منطقة تجارة حرة قارية إلى نمو كبير في التجارة البينية الافريقية ويساعد أفريقيا عمى استخدام التجارة بمزيد من الفعالية باعتبارها محركا للنمو والتنمية المستدامة. ومن المتوقع أن يؤدى تحقيق منطقة التجارة الحرة إلى مزيد من النمو في التجارة البينية الأفريقية في حين تستفيد منطقة التجارة الحرة القارية من هذه النجاحات القائمة وتمكن أفريقيا من المشاركة في التجارة العالمية باعتبارها شريكا فعالا ومحترما.

ب-إن إقامة منطقة تجارة حرة بين المجموعات المتكاملة في المنطقة في ذات الوقت من شأنه أن يقلل من الحماية العالمية لأفريقيا بواقع 68,7 ٪، ومن ثم يقلص حماية التجارة البينية الأفريقية من 8,7 ٪ الى 2,7 ٪ في المتوسط. وفي ضوء ما تقدم، يكون لمنطقة التجارة الحرة القارية فوائد أكبر.

من بين الفوائد المحددة الأخرى التي ستعود عمى الدول الافريقية من اقامة منطقة التجارة الحرة الافريقية ما يلي:

-زيادة الأمن الغذائي من خلال خفض معدل الحماية على التجارة في المنتجات الزراعية بين البلدان الأفريقية.

-زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية لأفريقيا من خلال استغلال وفورات الحجم لسوق قارية واسعة تضم نحو مليار شخص.

-زيادة معدل تنويع وتحول اقتصاد افريقيا وقدرة القارة على توفير احتياجاتها من الواردات من مواردها الذاتية.

-تحسين تخصيص الموارد وتحسين المنافسة وخفض الأسعار التفضيلية بين البلدان الأفريقية.

-نمو التجارة البينية في قطاع صناعة وتطوير التخصص القائم على أساس جغرافي في أفريقيا.

-الحد من تعرض أفريقيا لصدمات التجارة الخارجية.

-تعزيز مشاركة أفريقيا في التجارة العالمية وتقليل اعتماد القارة عمى المساعدات والقروض الخارجية.

بالإضافة الى الاستفادة من التصدير ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها موازين مدفوعاتها، إذ يلاحظ تفاقم العجز في الميزان التجاري وزيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد أعبائها، وبالتالي ضعف قدرتها على الاستيراد، ولأجل هذا يعد التصدير خيارا مهما لمعالجة الخلل في مي ميزان المدفوعات، (نجود، 2019، صفحة 61) ويتم ذلك بتقليل من العوائق غير التعريفية وخاص&ة ما يرتبط منها بقواعد المنشأ

3-العوائق المتعلقة بقواعد المنشأ وأساليب التقليل منها لتفعيل منطقة التجارة الحرة الافريقية:

3-1 العوائق المتعلقة بقواعد المنشأ: تشكل قواعد المنشأ مشكلة أساسية تعوق التجارة البينية، وهي مذكورة على نحو أكثر تكرارا فيما يتعلق بالتجارة وتتضمن العوائق المرتبطة بالمنشأ المعاملة التفضيلية بحكم القانون" مقابل "الحكم بالأمر الواقع، المسائل المرتبطة باللغة، و فعالية إصدار شهادات المنشأ ويتم التفصيل في هذه العناصر فيما يلي: (الدولية، 2018، صفحة 28).

3-1-1 المعاملة التفضيلية بـ "حكم القانون" مقابل "الحكم بالأمر الواقع".

تشير الشركات إلى القرارات التعسفية التي يتخذها الموظفون عند دخولهم إلى البلد الشريك ّفوفقا للمصدرين، كثيرا ما تكون تلك القرارات نتيجة افتقار موظفي الجمارك إلى معرفة شروط المنشأ المختلفة، ولاسيما في حالة سريان أكثر من اتفاقية واحدة، ونتيجة لذلك، قد يرفضون المنتجات التي تحتوي على مدخلات من الصين أو أي دولة أخرى خارج المنطقة، رغم إضافة قيمة كافية للمنتج كي يعتبر ناشئا في البلد المصدر. وحتى عندما يتضح الوضع القانوني، إذا كان موظف الجمارك غير متأكد، فغالبا لا يُمنح التفضيل. ويزداد تعقيد الوضع من خلال الشروط غير المتوافقة أو غير الواضحة الواردة ضمن إطار الاتفاقيات المختلفة التي يسري مفعولها في الوقت نفسه وبالمثل، فإن القوائم السلبية لقائمة المنتجات التي لا تستوفي الشروط تحد من التطبيق الفعلي للمعاملة التفضيلية، إما لان بعض المنتجات مستثناة من التجارةّ التفضيلية أو لأنها تختلف بحسب كل اتفاقية. فالشركاتً ليست دائما متأكدة ما إذا كانت الاستثناءات نتيجة لشروط رسمية أم أنها قوائم سلبية عشوائية. وتشير الأدلة إلى أنه قد يتم استثناء بعض المنتجات من التجارةً التفضيلية نظرا لعدم وضوح قواعد المنشأ. لم يتم منح معاملة تفضيلية غالبا بسبب أخطاء في الشهادة أو الأدلة التي يجب توفيرها كمرفقات. وتشكو شركات كثيرة من صرامة فحص الاستمارات، فيتم رفض الاستمارات أحيانا بسبب "أخطاء بسيطة" مثل الأخطاء المطبعية أو عدم وجود معلومات عن كيفية ملء الاستمارات بطريقة صحيحة . كما أن القواعد نفسها يصعب الامتثال لها من قبل بعض المصدرين، وخاصة شروط الحد الأدنى للقيمة المضافة في المنتجات المصنعة، والتي يعتبرها البعض مقيِّدة بطريقة مبالغ فيها. ويؤدي ذلك بالمصدرين إلى زيادة السعر النهائي للمنتج بشكل غير ضروري؛ إما بسبب سعر المبيعات المرتفع بصورة متكلفة لإبقاء نسبة قيمة المدخلات غير ذات المنشأ في المنتج النهائي أقل من الحد المطلوب، أو بسبب التعريفة الجمركية التي يتعين دفعها إذا لم يستوف شرط المنشأ.

3-1-2 المسائل المرتبطة باللغة: تعد شروط اللغة في شهادة المنشأ مشكلة متكررة وغير متوقعة، فهذه المسألة فريدة بالنسبة للتجارة البينية ونادر الإبلاغ عنها للدول المقصودة الأخرى، مثل الشركاء التجاريين في الاتحاد الأوروبي و يشترط عدد من الدول أن تكون شهادة المنشأ الخاصة بمنطقة التجارة الحرة وأحيانا جميع الفواتير المرفقة والأدلة الأخرى أيضا مكتوبة % 100 باللغة العربية" والا ترفض الشهادة، ويشير المصدرون، وخاصة مصدري المنتجات المصنعة أن الكثير من المواصفات الفنية أو الحروف أو الأرقام لا يمكن أن تترجم أو يمكن ترجمتها بشكل غير كامل، الأمر الذي يؤدي غالبا إلى تكبد نفقاتّ كثيرة من حيث الوقت والتكلفة.

3-1-2 فعالية إصدار شهادات المنشأ: تعد عدم الكفاءة الإدارية سببا آخر يكمن وراء اعتبار الامتثال لقواعد المنشأ بمثابةّ عبء. في جميع الأنظمة الاقتصادية التي شملتها الدراسة، ويستنكر المصدرون الإجراءات التي تستغرق وقتا طويلا، ونقص المعلومات بشأن معرفة أي هيئةً يجب التواصل معها، وأي نوع من الوثائق يجب توفيره، وهذا صعب خصوصا للمصدرين للمرة الأولى. كما يمثل عدم التنبؤ بالتأخير تحديا أيضا، لأن إصدار الشهادات يتأخر كثيرا عما

كان متوقعا أو موعودا به، فقد يتم تأخير المنتجات في موقع الإنتاج، أو على حدود البلد الأم، أو في ميناء المقصد، مما يؤدي إلى حدوث تأخيرات للشحنة وتكبد رسوم تأخير. يتفاقم التأخير في الحصول على شهادات المنشأ بسبب الأوراق الكثيرة المطلوبةّ لإصدار الشهادات وكذلك الامر بالنسبة لمحدودية سريان الشهادات من حيث الوقت أو عدد الشحنات، وهو الأمر الذي يلزمهم بإعادة التقديم على نحو متكرر للحصول على الشهادة، والذي يحدث عادة من خلال إعادة تقديم الوثائق نفسها. وتكمن المشكلة الرئيسية في إعادة التقديم للحصول على الشهادات في التكلفة، والتي كثيرا ما تتضمن رسوما للحصول على وثائق أصلية أو توفير نسخ مصدقة، إضافة إلى ذلك، فإن تكاليف الشهادة نفسها في أحيان كثيرة مرتفعة للغاية، وخاصةّ بالنسبة للمصدرين الصغار.

إن قيام البلدان الأعضـاء في منطقة التجارة الحرة القارية بمنح أفضـليات تجارية لبعضـها يؤدي الى زيادة التجارة داخل المنطقة، ويكون ذلك بمثابة قاعدة لدعم تطوير سلاسل القيمة الإقليمية وبناء القدرات الصناعية في أفريقيا .وثمة ترابط وثيق بين التجارة والتصـنيع، لأن تحفيز التكامل الإقليمي من شـأنه أن يعزز سلاسل القيمة المضافة المحلية والإقليمية. ومن خلال دعم التجارة بين البلدان الأفريقية، تقوم منطقة التجارة الحرة القارية كذلك بتعزيز خطة تحول أفريقيا نحو التصـنيع عن طريق تنمية سـلاسـل القيمة الإقليمية، والحد من اعتماد أفريقيا على السلع الأساسية، وتوليد فرص العمل اللازمة لتسخير العائد الديمغرافي لأفريقيا. لكن اسـتفادة الشـركات داخل المنطقة من الأفضـليات التجارية في الممارسـة العملية ونطاق هذه الاستفادة سيتوقف على طريقة تصميم قواعد المنشأ وتنفيذها. (والتنمية م.، قواعد المنشأ تشكل مفتاح النجاح لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ، 2019، صفحة 2)

3-2أساليب التقليل من العوائق المتعلقة بقواعد المنشأ لتفعيل منطقة التجارة الحرة الافريقية:

3-2-1 قواعد المنشأ ينبغي ألا تكون معقدة أو مكلفة :إذا كان الامتثال لقواعد المنشـأ شـديد التعقيد أو باهض التكلفة، فإن الشركات قد تتخلى عن هذه الأفضليات وتختار ممارسة التجارة مع شركاء من خارج المنطقة. وبالمثل، فإن الوضـع القائم قد يكون أكثر جاذبية؛ فعلى سـبيل المثال، قد تفضل الشـركات بأن يكون تعاملها التجاري داخل الجماعات الاقتصـادية الإقليمية القائمة فقط، مع تحقيق بعض المكاسب الإضافية الناجمة عن تعزيز السوق الإقليمية. وفي حين ينبغي أن تكون قواعد المنشأ محددة السياق، ولذلك لابد أن تكون قواعد المنشأ مبسطة وشفافة ومواتية للأعمال التجارية ويمكن التنبؤ بها. كما ينبغي للقواعد أن تضـع في الاعتبار مسـتوى القدرات الإنتاجية والاختلالات الهيكلية في مجموعة واسعة من البلدان، بما فيها أقل البلدان نموا التي تواجه تحديات في الاستفادة من التعريفات التفضيلية، ناهيك عن تنفيذ شروط المنشأ بصورة صارمة. (والتنمية م.، قواعد المنشأ تشكل مفتاح النجاح لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ، 2019، صفحة 3)

3-2-2 عدم قدرة الدول على الاستفادة من المعاملة التفضيلية: إن بعض الدول الأفريقية الأقل نموا لا تسـتطيع الاسـتفادة إلى حد كبير من المعاملة التفضيلية لصادراتها إلى الشركاء الخارجيين لهذه الدول وتشمل بنن (معدل استخدام المعاملة التفضيلية 4,6%)، وبوركينا فاسو (0%)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (0%)، وجيبوتي (3,5% المائة)، وغينيا الاستوائية (6,8 %)، وغينيا (0%) وغينيا –بيساو (0%). وهناك بلدان أخرى تشمل ليبيا (0%)، مالي (0,4 %)،

سيشيل (0%)، سيراليون (0%)، الصومال (1.1 %)، توغو (0%) وتنزانيا (6 %). (والتنمية م.، قواعد المنشأ تشكل مفتاح النجاح لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ، 2019، صفحة 3)

ولجعل قواعد المنشأ المستخدمة في منطقة التجارة الحرة القارية متاحة للشركات، يمكن إنشاء منصة إلكترونية للتجارة بين البلدان الأفريقية بالعديد من اللغات المحلية لتكون بمثابة مستودع لقواعد المنشأ. فقواعد المنشأ المبسطة تخفض حالات الاحتيال المتعلقة بالمنشأ، وبالمثل فإن تقليل تكلفة امتثال الشركات لقواعد المنشأ في منطقة التجارة الحرة القارية يستلزم بناء قدرات السلطات الجمركية على إنفاذها، وتعزيز التعاون عبر الحدود بين هذه السلطات .إلا أن تنظيم لقاءات منتظمة للتحاور بين الجهات العامة والخاصةً يمكن أن يساعد على تحديد أي تحديات تواجه تنفيذ قواعد المنشأ داخل منطقة التجارة الحرة القارية لكي تبقى مواتية للأعمال التجارية وداعمة للتجارة بالنسبة للقطاع الخاص.

3-2-3 استخدام الآلية الإلكترونية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية المرتبطة بقواعد المنشأ ورصدها وإزالتها؟

إن الآلية الإلكترونية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية ورصدها وإزالتها موجودة الكترونيا في الموقع التالي:www.tradebarriers.africa وتهدف هذه الآلية للحواجز غير الجمركية والقائمة على الوقت الحقيقي في الويب إلى ضبط ورصد الحواجز غير الجمركية ومتابعة وتقليص الحجم الساعي الذي تأخذه الحكومات لتسوية الحواجز غير الجمركية المبلغ عنها والمحددة. تشمل الآلية الإلكترونية المتعلقة بالحواجز غير الجمركية الميزات التقنية الآتية لتمكين إبلاغ دقيق ورصد فعلي وإزالة مستدامة للحواجز غير الجمركية المحددة في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (الافريقية، 2019، صفحة 4):

أ-**لإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية:** ستكون الشكاوى ممكنة من طرف الجمهور المسجل عبر الموقع الإلكتروني أو خدمة الرسائل القصيرة في أي وقت بعد مواجهة صاحب الشكوى لعائق محدد للتجارة. إذ يمكن لجهة التنسيق الوطنية (البلد المبلغ) أن يودع شكوى باسم صاحبها.

ب-رصد ومعالجة الحواجز غير الجمركية

تسمح الآلية الإلكترونية بمعالجة وتقاسم المعلومات والوثائق في الوقت الحقيقي من طرف جهات التنسيق الوطنية ووحدة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتنسيق الحواجز غير الجمركية. وتقوم الآلية الإلكترونية باستمرار بتبليغ جهات التنسيق الوطنية المعيّنة وأصحاب الشكاوى ووحدة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتنسيق الحواجز غير الجمركية أي تعليقات أو تغييرات أو تحديثات جديدة التي تطرأ على الشكوى.

ج-تسوية الحواجز غير الجمركية وإزالتها.

تقوم وحدة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتنسيق الحواجز غير الجمركية بمراجعة وتثبيت الشكاوى المقدمة مقابل تصنيف منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للحواجز غير الجمركية. إذا تم قبول الشكاوى كحواجز غير جمركية، يتم إسناد الحواجز غير الجمركية إلى جهات التنسيق الوطنية التي ستقوم بمباشرة عملية التسوية مع اللجنة الوطنية للرصد، وترفع وحدة التنسيق لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الخاصة بالحواجز غير الجمركية الشكاوى التي لم تتم تسويتها إلى اللجنة الفرعية المعنية بالحواجز غير الجمركية واللجنة المعنية بالتجارة في السلع.

خاتمة:

عالجت هذه الدراسة إشكالية قواعد المنشأ كأحد الأساليب غير التعريفية في التجارة الخارجية والدور الذي يمكن أن تلعبه في تنظيم التكامل الاقتصادي بين الدول الافريقية، كما ناقشت كذلك أهم العوائق المرتبطة بالمنشأ والتي يمكن أن تؤثر على سيرورة العمل بمنطقة التجارة الحرة الافريقية وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

-إن التدابير غير التعريفية هي تدابير سياستيه تختلف عن التعريفات الجمركية العادية التي قد يكون لها تأثير اقتصادي على التجارة الدولية في السلع، من حيث تغير الكميات المتاجر بها أو أسعارها أو تغير الكميات والأسعار معا.

-تتضمن التدابير غير التعريفية تدابير الصحة والصحة النباتية، الحواجز التقنية التي تعترض التجارة، الفحص السابق للشحن، التدابير الطارئة لحماية التجارة، التدابير المتعلقة بالترخيص غير التلقائي والحصص والمحظورات والتحكم في الكميات والمتخذة لأسباب لا تتعلق بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية أو بالحواجز التقنية امام التجارة، تدابير التحكم في الأسعار بما في ذلك الضرائب والرسوم الإضافية، التدابير المالية، التدابير المؤثرة على المنافسة، تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، قيود التوزيع، القيود التي تفرض على خدمات ما بعد البيع، الإعانات وقيود الشراء الحكومي، الملكية الفكرية، قواعد المنشأ، التدابير المتصلة بالتصدير.

-إن قواعد المنشأ تشكل جواز السفر للسلعة يمكن من خلاله تجاوز الحدود السياسية للدولة، وتتضمن مجموعة من المعلومات عنها والتي يتم من خلالها الاستفادة من الامتيازات التفضيلية الممنوحة في إطار التكاملات الاقتصادية.

-بمصادقة 22 بلدا على الاتفاق وايداع 15منهم صك التصديق في أفريل 2019 تكون منطقة التجارة الحرة الافريقية قد دخلت حيز التنفيذ في ماي 2019.

-يتضمن الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة الافريقية عدة أحكام تراعي تفاوت مستويات التنمية بين بلد وآخر، ففيما يتعلق بجدولة تحرير التعريفات الجمركية يسمح الاتفاق بالتفاوض على مجموعة المنتجات الحساسة ومجموعة من المنتجات التي تستثنى من التحرير وينص الاتفاق على أنه يتعين تحرير المنتجات الحساسة على مدى 10 سنوات في البلدان من غير أقل البلدان نموا وعلى مدى 13 سنة في أقل البلدان نموا. (والتنمية م.، 2019، صفحة 3.)

-إن العوائق المرتبطة بالمنشأ المعاملة التفضيلية بحكم القانون" مقابل "الحكم بالأمر الواقع، المسائل المرتبطة باللغة، وفعالية إصدار شهادات المنشأ كلها عوائق يمكن أن تحول دون استفادة الدول المتكاملة من الامتيازات الممنوحة للمعاملات التجارية في نطاق منطقة التجارة الحرة الافريقية. ويمكن التقليل من هذه العوائق باعتماد إجراءات التبسيط في لغة الإصدار، وتقليل الوثائق اللازمة للحصول على شهادة المنشأ، كذلك لابد من ادراج الرقمنة في هذا المجال وتفعيل دور الآلية الإلكترونية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية ورصدها وإزالتها. وفي هذا المجال يمكن تقديم المقترحات التالية:

المقترحات:

-انشاء أكاديمية للجمارك في إطار منطقة التجارة الحرة لتبادل الممارسات الفضلى في الجمركة خاصة في مراكز مراقبة الحدود النائية.

-تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق المنافع وزيادة الشفافية وخفض تكاليف التقيد.

-انشاء منصة متصلة بالأنترنت مخصصة للتجارة بين الدول الافريقية تتيح سهولة الوصول الى مستودع لقواعد المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة الافريقية.

-تبسيط ومواءمة الإجراءات الإدارية للحد من تكاليف التجارة والنقل.

- **قائمة المصادر والمراجع:**

1. *جعفري جمال. (2019). واقع القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990 -2014. مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، 28.*
2. *حمري نجود. (2019). استراتيجية التصدير كآلية لدعم تنافسية منتجات التمور الجزائرية. مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، 61.*
3. *فقير كمال. (2020). أثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي. مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، 64.*
4. الاتحاد الافريقي. (بلا تاريخ). *مشروع الإطار، خارطة الطريق، والمنظومة للتعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية.* أديس أبابا أثيوبيا: الاتحاد الافريقي.
5. مجلس التجارة والتنمية. (2019). *التنمية الاقتصادية في افريقيا، صنع في افريقيا، قواعد المنشأ لأجل تعزيز التجارة فيما بين البلدان الافريقية.* جنيف، *سويسرا*: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
6. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2019). *قواعد المنشأ تشكل مفتاح النجاح لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.* جنيف، سويسرا: الأمم المتحدة.
7. الاتحاد الافريقي. (بلا تاريخ). *تحديث حول منطقة التجارة الحرة القارية.* تم الاسترداد من الاتحاد الافريقي: https://au.int/sites/default/files/newsevents/workingdocuments/12582-wd-update_on_the_cfta_ar_comaivii.pdf
8. الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر. (17 07, 2017). *ورقه عن قواعد المنشأ ألورومتوسطية وآلية تطبيق التراكم.* تم الاسترداد من الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير: http://www.agadiragreement.org/EchoBusV3.0/SystemAssets/PDFs/AR/%D9%88%D8%B1%D9%82%D8%A9%20%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9%20%D8%B9%D9%86%20%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%B9%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B4%D8%A317.7.2017.pdf
9. اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (22 10, 2016). *ورشة عمل حول " قواعد المنشأ في التجارة العالمية: تقنيات وتطبيقات للمنطقة العربية.* تم الاسترداد من الامم المتحدة: https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/info_note_arabic_8.11_0.pdf
10. برودينس سياهيزي. (11 10, 2017). *تحديث حول مفاوضات حول منطقة التجارة الحرة القارية.* تم الاسترداد من الاتحاد الافريقي: https://au.int/ar/pressreleases/20171011/note-editors-chief-negotiators-conclude-7th-round-continental-free-trade-area
11. بوابة العبور الى رخاء دبي. (2014). *قواعد المنشأ.* تم الاسترداد من جمارك دبي: ae.gov. dubaicustoms.w
12. مركز التجارة الدولية. (2018). *تفعيل التكامل الإقليمي وجهة نظر الشركات حول التدابير غير التعريفية في الدول العربية.* تم الاسترداد من مركز التجارة الدولية:

https://www.intracen.org/uploadedFiles/intracenorg/Content/Publications/Arab_States2_Web.pdf.pdf

13. مصطفى خياطي. (03 02, 2019). *قواعد المنشأ في التجارة الدولية.. مقترح جديد لإحياء منظومة الاتحاد المغاربي*. تم الاسترداد من ساسه: https://www.sasapost.com/opinion/uma-rules-of-origin
14. منطقة التجارة الحرية القارية الافريقية. (09, 2019). *آلية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية للإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية ورصدها وإزالتها*. تم الاسترداد من https://tradebarriers.africa/documents/meeting-reports
15. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2012). *التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية*. تم الاسترداد من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: https://unctad.org/system/files/official-document/ditctab20122_ar.pdf
16. موسوعة اللغة العربية. (19 12, 2020). *موسوعة اللغة العربية*. تم الاسترداد من الحواجز غير الجمركية: https://mimirbook.com/ar/98c5dffd6e6